الباب العاشر

الجزاء

الفصل الأول

الانتقادات

تتركز الانتقادات الموجهة لحركة حماس حول مواقف حركة الإخوان المسلمين التي انبثقت منها الحركة، خاصة تلك التي تتلعق بنظرة الحركة إلى الحركات الوطنية الفلسطينية الأخرى وحول تكتيكات النضال منذ قيام الحركة خاصة في أواسط التسعينات وعمليات التفجير التي قامت بها إلى جانب حركات إسلامية ووطنية فلسطينية أخرى في فترة كان يرى البعض فيها فرصة لإحلال السلام مع إسرائيل والوصول إلى حل سلمي عبر التفاوض ، وكذلك تتمحور حول الأزمة الفلسطينية الفلسطينية التي نشأت بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وما تلاها من انقسام داخلي فلسطيني حاد، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وتفاصيل تعاملها مع تلك الأزمة.

القرب من المدنيين خلال الحرب :

ذكر ستيفن ارلانجر في جريدة نيويورك تايمز أن أسلحة وصواريخ تابعة لحماس، بالاضافة إلى قاذفات صواريخ،تم العثور عليها داخل المساجد، المدارس،ومنازل المدنيين صدر تقرير اخر من مركز معلومات الاستخبارات والارهاب يذكر ان

حماس استخدمت ما يقرب من 100 مسجد لتخزين الأسلحة وإطلاق الصواريخ، ويتضمن التقرير شهادات من مصادر فلسطينية متنوعة، بما في ذلك سابحى مجاد عطار المنتمى لحركة حماس، الذي قال انه كان يدرس كيفية إطلاق صواريخ من داخل المسجد كما انتقدت حماس من قبل مسؤولين إسرائيليين أنهم كانوا يختلطون أو يختبئون بين السكان المدنيين الفلسطينيين خلال الصراع بين إسرائيل وقطاع غزة 2008-2009ونشرت الحكومة الإسرائيلية فيديو قالت انه دليل على استخدام حماس للدروع البشرية، وان حماس يكثر استخدامها للمساجد وساحات المدارس كمخابئ وأماكن لتخزين الأسلحة،وأن نشطاء حماس يقومون بتخزين الأسلحة في منازلهم، مما يجعل من الصعب ضمان أن المدنيين القريبين من الأهداف العسكرية المشروعة لايتم اصابتهم خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ، كما اتهم مسؤولون إسرائيليون قيادة حماس انهم كانوا يختبئون تحت مستشفى الشفاء خلال النزاع،وذلك لاستخدام المرضى بالداخل لردع أي هجوم إسرائيلي وقدمت تقريراً بعنوان التحقيق في عمليات غزة تحديث ثان لدى الأمم المتحدة تتهم حماس باستغلال سئ لقواعد الاشتباك عن طريق إطلاق النار والصواريخ وشن هجمات من داخل المناطق المدنية المحمية وأن 12000 صاروخ وقذائف هاون أطلقت ما بين عامي 2000 و2008—3000 تقريباً في 2008وحدها في حادثة قتل بقذائف هاون إسرائيلي عن طريق الخطأ

عشرات الاشخاص قرب مدرسة تديرها الأمم المتحدة، وقالت حماس ان القذائف قتلت 42 شخصاً وخلفت عشرات الجرحى وقالت إسرائيل ان نشطاء حماس قد أطلقوا صواريخ من ساحة مجاورة للمدرسة وفقا للتحقيق في الجيش الإسرائيلي واحدة من أصل ثلاث جولات للهاون أصابت المدرسة، نتيجة لخطأ في تحديد المواقعGPS ، وضرب ما تبقى من جولتين ساحة تستخدم لإطلاق صواريخ على إسرائيل مما أدى إلى مقتل اثنين من أعضاء الجناح العسكري لحماس الذين أطلقوا الصواريخ ودعت هيومن رايتس ووتش حماس إلى النبذ العلنى للهجمات الصاروخية ضد المدنيين الإسرائيليين، ووضع المسؤولين للمساءلة وقال مدير برنامج هيومان رايتس ووتش ايان ليفين ان الهجمات التي تشنها حركة حماس غير قانونية وغير مبررة، وتشكل جرائم حرب، واتهمت حماس بانها تعرض الفلسطينيين للخطر من خلال شن هجمات من المناطق المأهولة بالسكان وقال المتحدث باسم حماس أن التقرير كان منحازا ونفى ان حماس تستخدم دروعاً بشرية وقد حققت هيومن رايتس ووتش في 19 حادث من أصل 53 وهو عدد القتلى المدنيين في غزة التي قالت إسرائيل انها كانت نتيجة ان حركة حماس تشن القتال من المناطق المكتظة بالسكان ولم تجد دليلاً على وجود مقاتلين فلسطينيين في المناطق في وقت الهجوم الإسرائيلى، وفي حالات أخرى حيث لم يمت المدنيين وخلص التقرير إلى أن حماس قد أطلقت الصواريخ عمداً

من مناطق قريبة من المدنيين هيومن رايتس ووتش حققت في 11 حالة وفاة أيضاً قالت إسرائيل ان حماس كانوا يستخدمون المدنيين كدروع بشرية لم تجد هيومن رايتس ووتش أي دليل على استخدام المدنيين كدروع بشرية.

أزمة حجاج غزة عام 2008 م

في 29 نوفمبر 2008نقلت وكالات أنباء دولية عن حجيج فلسطينيين في قطاع غزة أن الشرطة الفلسطينية التابعة لحكومة حماس التي تسيطر على القطاع منعت مئات الحجيج الفلسطينيين من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي مع مصر لأداء مناسك الحج وأشارت إلى أن نقطة حدود أقامتها حركة حماس على مسافة 300 متر من المعبر تقوم بتفتيش السيارات المتوجهة إلى جنوب قطاع غزة وتمنعهم من الوصول إلى المعبر بل أن بعض الحجيج تعرض للضرب من قبل تلك القوات في وقت أكدت فيه مصر عبر المتحدث باسم وزارة خارجيتها السفير حسام زكي أن معبر رفح مفتوح من الجانب المصري ومستعد لاستقبال أى حاج فلسطينى يحمل تأشيرة دخول صالحة للمملكة العربية السعودية، حيث سيتم إدخالهم إلى داخل مصر وتوصيلهم إلى منافذ دخولهم للأراضي السعودية بينما تنفي حماس أنها منعت الحجاج من السفر وتقول أن نحو 19 ألفاً من أهالي غزة قدموا طلبات للحكومة المُقالة لأداء فريضة الحج وأجريت قرعة لاختيار ألفين منهم لأداء

الفريضة، لكن حكومة غزة فوجئت بأنها لم تحصل على أي تأشيرة وذهبت التأشيرات من رام الله إلى مصر مباشرة ووزعتها السلطة على محاسيبها في غزة ، كما حملت حماس حكومة رام الله أزمة الحجاج لأنها استولت على حصة الحجاج من القطاع وضيعت الفرصة على الآلاف الذين فازوا في القرعة الشرعية قبل خمسة أشهر، وأعطت حصصهم لآخرين بناء على حسابات حزبية وسياسية ضيقة، وتقول حماس أنها لم تتلق أي اتصال من جانب مصر، مؤكداً أن معبر رفح الذي يفترض أن يدخل منه الحجاج إلى الأراضي المصرية مغلق على خلاف ما أعلنته القاهرة ونفت السعودية أي عرقلة من جانبها في موضوع الحجاج الفلسطينيين المسجلين في أوقاف غزة0

فتح تتهم حماس بتعريض أبنائها للموت

في 28 ديسمبر 2008اتهمت حركة فتح حكومة حماس بتعريض معتقلي حركة فتح في سجون حماس للموت، وذلك اثر رفض حماس الإفراج عنهم وقت قصف الطائرات الإسرائيلية، في حين ذكر وقتها فوزي برهوم الناطق باسم حركة حماس أن من بين ضحايا القصف الإسرائيلي عناصر من الشرطة التابعة لحماس،وأن الصليب الأحمر أبلغ حماس أن إسرائيل لن تقصف مجمع السرايا، الذي اعتقل بداخله سجناء فتح0

اتهامات بالقتل والتعذيب: في أبريل 2008 اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش التي تعنى بمراقبة حقوق الإنسان في العالم،اتهمت حركة حماس بتعذيب وقتل وتصفية مناوئيها في قطاع غزة الذي تسيطر عليه الحركة وقالت المنظمة أن حركة حماس تقوم بقتل خصومها السياسيين من الفلسطينيين الذين تشك في أنهم يتعاونون مع أعضاء حركة فتح أو تشك في تعاونهم مع إسرائيل حيث ذكرت أن 32 شخصاً قتلوا منذ الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في يناير 2009وحتى أبريل 2009كما تعرض 49 شخصاً لاصابات تسببت في إعاقات لهم، وذلك اثر تعرضهم لإطلاق النار على سيقانهم، كما تعرض 73 آخرين لكسر عظام أرجلهم وأذرعهم كما ذكرت أن 18 شخصاً تعرضوا للإعدام دون محاكمة تذكر وذلك خلال فترة الحرب الإسرائيلية على غزة ونفت حركة حماس أي دور لقواتها في عمليات القتل الخارجة عن القانون، إلا أن متحدثا باسم الحركة ذكر قائلا أن تحقيقا يجري بشأن اتهامات لبعض العناصر المسلحة بقتل عدد من المتعاونين مع إسرائيل0

الفصل الثانى

الاتهام بالإرهاب

استهداف حماس بحرب إرهابية جزء من استهداف المنطقة بأسرها وإذا انطلقنا من أمركة الفكر والسياسة في التعامل مع ما يُعطى عنوان الإرهاب ولا نقول: في تعريف الإرهاب- فليس عسيراً تصنيف كلّ عمل يؤذي الأمريكيين ومن معهم، وكل عمل يمنع أذاهم عملاً إرهابياً وسيّان ما نصل إليه لتحديد عناصر مقبولة لتعريف هذه الكلمة حديثاً، فالثابت أن ولادة الإرهاب لم تكن على أيدي حماس ولا سواها من المنظمات الإسلامية بما فيها أكثر المنظمات تشدّداً في استباحة أعمال العنف وسيلةً لهدف مقبول أو غير مقبول فاختطاف الطائرات بدأه الفرنسيون، وإيواء مختطفين كوبيين بدأه الأمريكيون، والاغتيالات الإرهابية مارستها منظمات أوروبية، أما إرهاب الدولة فحدّث عنه ولا حرج، وجميع ذلك من منتصف القرن العشرين، قبل أن تظهر منظمات المقاومة الإسلامية أصلاً بعقود عديدة ورغم ذلك لا بد من سؤال آخر بشأن حماس: ما الذي تركه تطوّر ما يتصل بكلمة إرهاب وفق استخداماتها المتعدّدة المتناقضة المعاصرة، من أثر على حركة المقاومة الإسلامية حماس والقضية التي تعمل لها، والوسائل التي تستخدمها؟ وحماس لم تبتكر التمييز بين مقاومة مشروعة

بمختلف المقاييس، وممارسات إرهابية مرفوضة حتى بالفطرة البشرية، وإن لم تجد كلمة الإرهاب تعريفاً بصياغة قانونية دولية وهو أمر لا علاقة له إطلاقاً باستخدام كلمة رَهَب ومشتقاتها في النصوص الشرعية الإسلامية الملزمة، إنما نشأ التمييز في النصوص الدولية والتطبيقات العملية لها ومخالفتها أيضاً، على المستوى الدولي، والغربي، والعربي، والإسلامي، الرسمي والفكري وعند استقراء جميع ما ربط بين حماس وكلمة إرهاب بدءا بالمواقف الإسرائيلية، مروراً بالأمريكية والأوروبية، انتهاءً بما وصل إلى لقاءات ومواقف رسمية عربية وفلسطينية، فلن نجد نصاً واحداً يرجع في هذا الربط إلى نصوص دولية ملزمة، إنما هي جميعاً من صنع السياسة، وهي من الشواهد الكبرى المعاصرة على تطبيق مقولة من قال إن السياسة لا أخلاق لها ومارسها من هذا المنطلق المرفوض.

الرفض الأمريكي للوصول إلى تعريف قانوني دولي للإرهاب الدولي مع التمييز بينه وبين مقاومة ودفاع عن النفس سبق تعريفهما والأخذ بهما في كثير من الممارسات السياسية الغربية والدولية لفترة طويلة من الزمن، هو رفض معروف ومقصود، فبقاء التمييع في تعريف الكلمة هو أحد المرتكزات الرئيسية لاستخدامها في تسويغ سياسات غير مشروعة، ومنها التعامل مع قضية فلسطين عموماً، ومع المقاومة المشروعة في إطارها وليس في هذا أمراً جديداً على من تابع أن الرفض لم يكن نتيجة

تقصير أو إهمال، أو غفلة، بل كان متعمداً، تشهد عليه محاولات متتالية على مستوى الأمم المتحدة، وما انبثق عنها من لجان لهذا الغرض، بدءا بالدورة العامة عام 1972، واستصدار أول قرار في الموضوع برقم 1034،وكان ممّا جاء فيه تأكيد حق الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو لأي شكل من أشكال الهيمنة الأجنبية في تقرير مصيرها وشرعية كفاحها، بما في ذلك حركات التحرر الوطني التي تمارس عملها بما يتناسب وأهداف الأمم المتحدة ثم دورة 1973 والقرار 2197، ثم دورة 1976 والقرار 102/31 وجاء فيه ما سبق أن أوصت به اللجنة القانونية جدّد القرار تأكيد الجمعية العامة على حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها وحقها في المقاومة والكفاح بما في ذلك حركات التحرر الوطني وإدانة أعمال العنف والإرهاب التي تتبعها النظم الاستعمارية في سلب الشعوب المستعمرة حقوقها.

ثم قرارات صدرت في دورات 1976 و1979 و1981 و1983 و1984وهنا كان القرار 159/39 واضحاً في إضافة ممارسة الإرهاب في العلاقات ما بين الدول. وشهدت دورة 1987 الدعوة إلى مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، كما صدر القرار رقم 159/42 مكرّراً تأكيد حق المقاومة المشروعة. وتكرّرت مساعي الأمم المتحدة ممثلة في الجمعية العامة على النسق نفسه في التسعينيات أيضاً من القرن الميلادي العشرين أما مجلس الأمن الدولي الذي جعل النظامُ المصنوع بعد الحرب

العالمية الثانية قراراتِه ملزمةً مقابل اعتبار قرارات الجمعية العامة توصيات، فقد تحرّك بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن، وركّز على مكافحة ظاهرة الإرهاب من جانب أفراد ومجموعات، ولم يذكر شيئاً عن إرهاب الدول، ولا عن المقاومة المشروعة.

وكانت اللجنة بفروعها الثلاثة التي شكّلتها الأمم المتحدة عام 1972 لدراسة تعريف الإرهاب ولدراسة أسبابه وتدابير مكافحته، قد شهدت مطالبة دول الانحياز بالقول إن من الأسباب الكامنة وراء العنف السيطرة الاستعمارية وممارسات التمييز العنصري وطرد الشعوب من أراضيها، بالإضافة إلى سياسات التدخل الأجنبي في بلد ما واستغلال موارده وأعمال التعذيب والثأر الجماعية وتدمير البنية الاقتصادية التي تلجأ إليها الدول الأجنبية بهدف تحقيق السيطرة الاستعمارية، وجميع ذلك مستمدّ من نصوص المواثيق الدولية.

ويمكن الاستشهاد بمصادر عديدة في نطاق السياسة الدولية والقانون الدولي، وسنصل إلى نتيجة تؤكّد أن الاتجاه العالمي العام، يميّز -رغم القوى المهيمنة- بين الإرهاب والمقاومة، فيرفض الإرهاب الذي يستخدم العنف غير المشروع، ضدّ أطراف أو جهات دون تمييز بين بريء وغير بريء، ويعتبر المقاومة مشروعة، ضدّ الاحتلال، والعدوان، والعنصرية، والاستغلال الأجنبي، وغيرها من أشكال انتهاك حقوق الإنسان والشعوب والدول.

لهذا لا يراد غربياً الوصول إلى تعريف قانوني دولي ملزم للكلمة، مقابل تعريف المقاومة المنبثق عن ثوابت القانون الدولي العام، بدءاً بحق تقرير المصير، مروراً بحق الدفاع عن النفس، انتهاء بعدم مشروعية اغتصاب الأراضي بالقوة ويمكن إضافة الكثير عليها، مثل ممارسات الاحتلال الأجنبي غير المشروعة لتغيير البنية الجغرافية أو البشرية في أرض محتلة.

إنّ منظمات المقاومة الفلسطينية تقف دون ريب على أرضية صلبة من القانون الدولي، سيّان في ذلك ما وصل إليه منحدر التنازلات في قضية فلسطين عبر محطات الأنفاق المتتالية، بدءاً بلاءات الخرطوم الثلاث مقترنة باعتراف ضمني باحتلال 1948 عبر الاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 وتسميته وما تلاه منذ ذلك الحين بقرارات الشرعية الدولية افتراءً على الشرعية الدولية وتزويرا لها، انتهاء بنفق أوسلو وإفرازاته وما رافقه على المستوى العربي، بما في ذلك الحديث الهيولي عما يسمّى حلّ الدولتين والمواقف من حماس، غربياً، وعربياً على المستوى الرسمي، لا تنبثق إذن من القانون الدولي وما يقتضيه، وهي أبعد ما تكون عن وصفها بعبارة تتردّد تزويراً على ألسنة وبأقلام عربية فقط عن التزام بقرارات الشرعية الدولية، بل هي مواقف سياسية محضة، ومن هنا لا بدّ من الجمع بين أمرين التعامل الفكري النظري دون ملل مع عنصر تثبيت مشروعية المقاومة، ومَن لا يصنع ذلك

يساهم في انحرافات سياسية وإجرائية تنصب مزيداً من العراقيل في طريق الأهداف المشروعة في القضية، وقابلية تحقيقها، عاجلاً أم آجلاً، فانتزاع بساط المشروعية الدولية الحقيقية من تحت الأقدام هو عمل عدواني ينطوي على تسويغ توجيه الضربات لكل من يتحرّك على طريق المقاومة المشروعة وردّ العدوان، والتعامل الواقعي مع الممارسات والإجراءات السياسية وغير السياسية، التي لن ينتهي الانحياز والتزييف فيها، ولا يكفي في مواجهتها بيان تناقضها مع الشرعية الدولية، بل يجب مواصلة العمل لإيجاد الوقائع على الأرض، التي تمنع من اتخاذها ومن تنفيذها، وهذا جوهر ما تعنيه المقاومة وتجدّد صورها واستمرارها.

لئن ساهمت هذه الظاهرة في إيجاد الظروف الدولية والإقليمية من أجل استخدام الوسائل التنفيذية للقرار الثابت المشار إليه، فإن ذلك كان عن طريق توظيف تلك الظاهرة لهذا الغرض، وليس نتيجة مباشرة لها. ويضاف إلى ذلك أن قرار مكافحة حماس هو جزء من كلّ أوسع نطاقاً، يشمل مكافحة الظاهرة الإسلامية بمختلف أشكال التعبير عنها، صحوة شعبية، وتطوّراً تدريجياً وإن كان بطيئاً للعمل الإسلامي نفسه، وبذور نهضة أولية في العديد من بلدان العالم الإسلامي، وظهور معالم أولية للتلاقي من وراء تعدّد الاتجاهات والتصوّرات في المنطقة، ويتكامل ذلك كله مع هدف خنق المقاومة وقتل بذورها، سيّان ما شكلها ومن

يمارسها، إنّما أصبح الجزء المتعلق بمكافحة حماس أبرز للعيان وأبعد تأثيراً من حيث النتائج، لاتصالها مباشرة بقضية فلسطين، التي كانت وما تزال هي القضية المحورية الحاسمة في مستقبل المنطقة بأسرها، وبروز دورها أكثر من سواها من منظمات المقاومة.

إن مسيرة عسكرة الهيمنة الصهيو-أمريكية المقرّرة رسمياً من قبل تفجيرات نيويورك وواشنطن، وظّفت تلك التفجيرات لتحقيق أغراض عديدة، وكان منها هدف القضاء على المقاومة، بمختلف أشكالها وتوجهاتها، على امتداد المنطقة المستهدفة بالهيمنة وعسكرتها أكثر من سواها.

لم يكن سهلاً الانتقال بالقرار الغربي والعربي إلى المرحلة التي نشهدها حالياً والتي يمكن تلخيصها بعبارة واحدة استخدام أسلوب إبادة بطيئة لشعب يحتضن المقاومة للقضاء على المقاومة ومن ثمّ استمرار استعباد الشعب استعماراً واستغلالاً وحرماناً من حقوقه وحرياته وثرواته فالتعاطف مع قضية فلسطين ومن يمثلها أثناء انتفاضة الأقصى اخترق جميع حدود التعتيم الإعلامي والتزييف الفكري السابقة والفواصل الجغرافية، وبلغ ذروة التعبير عنه في المظاهرات المليونية في أنحاء العالمين العربي والغربي، في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو عام 2001، وكان كلّ قرار سياسي أو أمني مضاد شبه مستحيل آنذاك لم تكن حماس وسواها من منظمات المقاومة موضع حديث جادّ لتصنيفها

تحت عناوين إرهابية في القوائم الإرهابية للدول الغربية ولم يكن التوجيه السياسي المتحكّم فى الإعلام يمنع من حملات الفضائيات العربية وسواها للتضامن مع ضحايا القمع الوحشي للانتفاضة، بما في ذلك حملات المقاطعة الشعبية.

إن توجيه الحرب ضدّ الإرهاب إلى المقاومة في فلسطين، ولا سيما حركة حماس بأجنحتها السياسية والاجتماعية والتربوية والإعلامية والإنسانية والمالية وليس بجناحها العسكري فقط، إنّما هو جزء لا ينفصل عن توجيه تلك الحرب نفسها، لطعن بذور التغيير الشامل القائم على استعادة الوعي الشعبي وانتشار الصحوة الإسلامية، على امتداد البلدان العربية والإسلامية

الفصل الثالث

التشويه

لايمكن فصل ما يحدث لحركة حماس الآن في بعض الدول العربية من هجمة شرسة عن تاريخ القضية الفلسطينية مع الأنظمة العربية طوال أكثر من 60 عاماً لقد تم استغلال القضية الفلسطينية من قبل معظم الأنظمة العربية حتى التي وضعت يدها في أيدي الاحتلال الصهيوني وزايدت هذه الأنظمة على بعضها أيها يقدم مساعدات أكثر للفلسطينيين رغم أن الأمر واجب على الجميع ولا يحتاج للتباهي والحملة التي نراها ضد حركة حماس الآن في عدد من العواصم العربية هي استمرار للنهج الانتهازي للأنظمة العربية الذي يعتبر الفلسطينيين(الشماعة) الذي يتم الركون عليه لتبرير الفشل والعجز، كلما تعرضت بلد ما لأزمة أو مشكلة وبدلا من أن تبحث عن حلول حقيقية بداخلها تصدرها لأقرب مكان حتى تخلي مسؤوليتها.

لقد أصبحت حماس فى اعلامهم هي المحرض على أعمال العنف في سيناء وفي مصر كلها وبدأت دول أخرى كارهة للإسلاميين تتهم حماس بكل أنواع الشرور غير مبالية بالحصار اللا إنساني الذي تعيشه الحركة والمواطنون الفلسطينيون بغزة وأصبحت دول عربية بمؤسساتها وإعلامها

تكافح حماس كما يكافحها الاحتلال الصهيوني وأشد ولقد وصل العداء والهجوم والتشوية لاتهام مسؤولين عرب وصحفيين بالتخابر مع حركة حماس وهي تهمة لا توجد في أي دولة في العالم إلا في (إسرائيل) فقط بما يعنى أن بعض الدول العربية أصبحت تعامل حماس كما تعاملها إسرائيل لا لشيء سوى لتصفية حسابات سياسية داخلية.

إن الوقوف مع الفلسطينيين وحقهم في الحياة الكريمة أصبح أداة للمن والأذى رغم أنه من أبسط حقوق الإنسان ولا أقول حقوق الإسلام والعروبة كيف يسمح البعض لنفسه أن يهدد بقصف غزة وهدم المنازل على أهلها كما يفعل العدو الصهيوني ثم لا يجد من يردعه ويحاكمه؟! هل يمكن أن نصدق أن تصدر هذه الترهات في إعلام عربي يزعم الريادة والثقافة؟!

إن اللافتات التي يرفعها البعض الآن عن الوطنية ومناهضة المشاريع الغربية في المنطقة من أجل تكريس نظام وتسليطه على رقاب العباد بالقهر تكذبها هذه الشيفونية ضد الفلسطينيين واللاجئين السوريين الذين أصبحوا يتعرضون هم أيضاً لحملة قاسية دون مراعاة لظروفهم ومشاعرهم ودون الوضع في الاعتبار أن أي شعب عربي معرض لسبب أو لآخر لوضع مماثل فالأيام دول.

وحماس تشتكي من تعرضها لحملة منظمة لتشويه صورتها وخلط الاوراق في المنطقة من خلال اتهامها بالتدخل في الشأن الداخلي لمصر

وأنها تتعرض لحملة منظمة تشارك في جهات دولية وعربية وفلسطينية لتشويه صورة الحركة وخلط الاوراق في المنطقة من خلال اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية خاصة مصر.

كما أعلن النائب يحيى موسى أحد قادة حماس البارزين في قطاع غزة أن كل ما يثار حول تدخل حماس في الشأن الداخلي للدول العربية وخاصة مصر يأتي في اطار حملة منظمة وممنهجة لتشويه مواقف حركة حماس وخلط الاوراق في المنطقة واقحام الساحة الفلسطينية فيما هو ليس من اختصاصاتها ولا شأنها في هذه المرحلة.

وللحقيقة فهناك جهات مختلفة محلية واقليمية لها مصلحة في تشويه صورة حماس وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مع عملائهم في أوساط السلطة الفلسطينية وفي أوساط بعض الحركات في هذا الاتجاه الفلسطيني والشرعية الوطنية الفلسطينية وتلتزم بموقف الإجماع الوطني الذي ينأى بالشعب الفلسطيني عن الشؤون الداخلية للدول العربية،خاصة أن ورقة القضية الفلسطينية كسب كثير من الزعماء شعبية عريضة من خلال استغلالها وتؤكد حماس أن الأولوية اليوم تنحصر فى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس لا الانخراط في أجندات بعيدة عن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.